كثير منهم قدموا اقتراحات برغبة في هذا الشأن

نواب : «تكويت» القطاع النفطي .. خطوة في الاتجاه الصحيح

قضية التكويت في القطاع النفطي احتلت منذ فترة ليست بالقصيرة اهتماماً خاصاً من نواب مجلس الأمة ، وقدم عدد منهم اقتراحات بقوانين من أجل الشروع في تكويت هذا القطاع المهم بالدولة حفاظاً على كيانه .

الخطوات الأخيرة التي اتخذتها الحكومة في هذا الشأن جاءت على المستوى المطلوب من النواب ، وحققت بعض طموحاتهم في ذلك .

في هذا السياق أشاد نواب بالخطوات التي اتخذها القطاع النفطي في هذا الشأن ، خصوصاً بعدما فتحت باب التوظيف في مشاريع النفط الخارجية بداية بمصفاة الدقم .

من جهته أكد النائب طلال الجلال أن ما نشر في إحدى الصحف عن توجهات الإدارة التنفيذية في القطاع النفطي لفتح باب جديد للتوظيف في مشاريع النفط الخارجية بداية بمصفاة الدقم أمر يؤكد على مصداقية القطاع النفطي ودوره في عملية توظيف الشباب الكويتي.

وتمنى الجلال في تصريح صحافي تساوي نسبة التعيين بين الشركاء الكويتيين والعمانيين، مؤكداً ثقته في الإدارة الكويتية.

وثمن تحركات القطاع النفطي التلقائية بفكر جديد ومتطور في الإدارة الذاتية، مؤكداً دعمه لإدارة القطاع النفطي في كل ما يدعم الشباب الكويتي ويطورهم.

وقال "لن نتوانى عن تقديم أي دعم لمشاريع نفطية تفيد شبابنا"، مطالبا الجهات الحكومية الأخرى الاقتداء بالقطاع النفطي الذي يعمل ذاتياً من دون بهرجة إعلامية أو دعاية لأهداف شخصية.

وبين أن على الجهات الحكومية تطوير أفكارها ذاتياً والسعي لخلق الفرص واستثمار كل الإمكانات المتاحة لها.

وكان عضو مجلس الامة عبدالله الكندري قد أكد أثناء مشاركته في اعتصام خريجي الهندسة امام مؤسسة البترول الكويتية بان احد اهم ازمة البطالة هو عدم وجود رؤية فاحصه لاحتياجات سوق العمل وغياب تنسيق وتعاون بين الجهات الحكومية والمؤسسات التعليمية ممثلة في جامعة الكويت ووزارة التعليم العالي.

واضاف بانه يجب تكويت القطاع النفطي حفاظا على الثروة الوطنية مطالبًا قبول كافه طلبات خريجي الهندسة عمومًا وتخصص البترول بشكل خاص مؤكدًا بانه آن الأوان لإتخاذ خطوات جادة لرفع المعاناة عن ابناء وبنات الكويت.

وتساءل بانه يستغرب من الاستمرار في الاعتماد على الوافدين في القطاع النفطي واقتصار قبول 90 من اصل 200 تنطبق عليهم كافه الاشتراطات واجتازوا كل الاختبارات.

وختم الكندري بان الشباب هم من يحمل هم الوطن وبناءه على كاهله ولابد من احتوائهم ليناولوا دورهم في التنمية وبناء نهضة الوطن.

وكان عدد من النواب قد قدموا اقتراحات برغبة في هذا الاتجاه فقد قدم النائب ثامر السويط اقتراحا برغبة قال في مقدمته: تنص المادة (41) من الدستور على أن «لكل كويتي الحق في العمل وفي اختيار نوعه. والعمل واجب على كل مواطن تقتضيه الكرامة ويستوجبه الخير العام، وتقوم الدولة بتوفيره للمواطنين وعلى عدالة شروطه».

وسعيا منا للقضاء على أزمة البطالة بين ابناء الوطن، وتطبيقا لسياسة الاحلال، وخلق فرص وظيفية للكويتيين العاطلين عن العمل ومنتظري الوظيفة، إذ إن إحدى الخطوات الأولية لتخفيض نسبة البطالة وتحقيق الهدف المنشود هي تكويت القطاع النفطي بالكامل وتطويره، من خلال وضع الخطط قصيرة الأجل وطويلة الأمد لتعيين الشباب الكويتي وفتح ابواب التوظيف أمام العمالة الوطنية في التخصصات كافة.

وحيث ان القطاع النفطي يضم شركات عملاقة ومشاريع ضخمة يجب معها وضع استراتيجية وطنية لخلق فرص عمل حقيقية للعمالة الوطنية وليس الاجنبية للمساهمة في حل ازمة البطالة عبر التوظيف في مختلف مجالات العمل سواء الهندسية او الفنية او الإدارية او وظائف الأمن والسلامة والإطفاء وغيرها من آلاف الفرص لتشغيل المنشآت النفطية، والاعتماد على شباب الكويت في مختلف مواقع العمل وخاصة المصافي النفطية، وصولا إلى اعمال المقاولات. ونص الاقتراح على ما يلي:

إحلال العمالة الوطنية بدلا من العمالة الأجنبية بالقطاع النفطي. وتكويت القطاع النفطي بنسبة (100%) عبر الوظائف التخصصية النادرة والاستفادة من الطاقات الشبابية والكوادر الوطنية ووضع برامج تعليمية وتدريبية تؤهل الشباب الكويتي الطموح لشغل الوظائف التخصصية.

ورفع نسبة التكويت بعقود المقاولين في القطاع النفطي والشركات المتعاقدة مع مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة لتصل إلى (70%). والتوسع في الصناعات النفطية مما يساهم في رفع إيرادات الدولة وتوفير فرص عمل حقيقية للشباب.

والربط المباشر بين الجهات التعليمية وسوق العمل لسد الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل. وتوفير وظائف للخريجين من تخصصات الهندسة في القطاع النفطي بما يخدم جميع القطاعات المساندة للقطاع. وتعيين خريجي هندسة البترول في القطاع النفطي بشكل مباشر. وعمل اللازم لاحتواء أعداد الطلبة المتوقع تخرجهم في تخصص هندسة البترول ممن التحقوا بالدراسة حاليا ومتوقع تخرجهم خلال خمس السنوات القادمة.

وتحديد احتياجات القطاع النفطي من التخصصات المختلفة مع الجهات التعليمية مسبقا، بحيث يتم القبول قبل الالتحاق بالتخصص أسوة بالتنسيق المعمول به لتخصص تشغيل المصافي في كلية الدراسات التكنولوجية مع شركة البترول الوطنية الكويتية وكلية التمريض مع شركة نفط الكويت في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب».

وكان وزير النفط خالد الفاضل قد أعلن عن خطة حكومية مدروسة مدتها خمس سنوات تتعلق بتوظيف خريجي هندسة البترول أو التخصصات الأخرى في القطاع النفطي. وقال الفاضل عقب حضوره اجتماع لجنة تنمية الموارد البشرية ، إن هذه الخطة بدأت في السنة المالية 2018 2019- ومستمرة حتى السنة المالية 2022-2023 ومتعلقة بخريجي هندسة البترول.

وبين أن مؤسسة البترول الكويت دأبت على قبول جميع الناجحين في اختبارات هندسة البترول، وأن عدم استيعاب جميع الناجحين في الاختبارات اقتصر على عامين فقط، ثم عادت المؤسسة بعدهما إلى قبول جميع الناجحين في اختبارات هندسة البترول التابعة لشركة نفط الكويت KOC.

وعما يتعلق بدور المؤسسة في فرض نسبة التكويت على عقود المقاولين، قال الفاضل إن المؤسسة تجاوزت نسبة الـ 25 % التي تفرضها الحكومة لتأهيل شركات القطاع الخاص للمناقصات والمشاريع، باشتراطها نسبة تكويت 30% لتأهيل الشركات للدخول في مناقصاتها وأعمالها.

وأكد وجود خطط جادة وطموحة لدى مؤسسة البترول الكويتية لاستيعاب مهندسي ومهندسات البترول والتخصصات الأخرى، مشيرا إلى أعداد الوظائف التي ستوفر للكويتيين في الوظائف النفطية لا يمكن التنبؤ بها نظرا لارتباطها بعدد المشاريع المستقبلة والتغييرات التي قد تطرأ على مواعيد تنفيذها.

وأعرب عن شكره للإعلام ودوره في متابعة هذه القضية التي تمس أبناء الكويت، مؤكدا أن وزارة النفط تبذل قصارى جهدها لحل هذه المشكلة ومحاولة استيعاب أكبر قدر من الكويتيين في الوظائف المطروحة في القطاع النفطي.

طلال الجلال

مؤسسة البترول

■ الجلال: توجهات القطاع لفتح باب جديد للتوظيف أمر يؤكد على مصداقيته ودوره في عملية تشغيل شبابنا

■ نثمن تحركاته التلقائية بفكر جديد ومتطور ومنفتح في الإدارة الذاتية

■ لن نتوانى عن تقديم أي دعم لمشاريع تفيد شبابنا وأطالب الجهات الحكومية الأخرى الاقتداء بهذا القطاع

■ الكندري : أحد أهم أسباب أزمة البطالة هو عدم وجود رؤية فاحصة لاحتياجات سوق العمل

■ يجب تكويت القطاع النفطي حفاظًا على الثروة الوطنية

■ السويط : إحلال العمالة الوطنية بدلاً من العمالة الأجنبية وتكويته بنسبة «100 %»

■ الفاضل : وجود خطط جادة وطموحة لدى مؤسسة البترول لاستيعاب مهندسين ومهندسات الكويت

قراءة في جلسة المجلس التكميلية المنعقدة في 14 نوفمبر 2018

المجلس أصدر 7 توصيات بشأن قضية الأمطار منها تشكيل لجنة تحقيق ثلاثية

عقد مجلس الأمة جلسته التكميلية في 14 نوفمبر 2018، حيث ناقش تداعيات موجة الأمطار التي ضربت مناطق من البلاد في نوفمبر الماضي وتسببت في خسائر عدة، ووافق على عدد من التوصيات.

وطالب نواب خلال الجلسة بإنشاء هيئة إدارة الكوارث والأخذ بآراء اللجان الفنية المختصة ولجان التحقيق بشأن تداعيات الأمطار ومحاسبة المقصرين، كما انتقدوا عدم وجود تخطيط واستعداد حكومي للأزمات.

ووافق المجلس على سحب تقرير اللجنة المالية بشأن تعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية (التقاعد المبكر) من جدول الأعمال حتى يتسنى للمجلس تعديله على أن يقدم قبل الجلسة المقبلة للتصويت عليه.

قضية الأمطار

ناقش المجلس قضية الأمطار بحضور وزير الأشغال العامة وزير الدولة لشؤون البلدية حسام الرومي وفريق فني معاون.

من جهته استعرض وزير الأشغال وزير الدولة لشؤون البلدية حسام الرومي جهود الحكومة في مواجهة تداعيات الأمطار، مؤكدًا أن كمية الأمطار التي شهدتها الكويت غير مسبوقة.

وأضاف أن سمو رئيس مجلس الوزراء وجه لتشكيل لجنة تقصي حقائق لديها الصلاحيات كافة للاطلاع على المستندات كافة وعقود الصيانة بوزارة الأشغال وهيئة الطرق والتأكد من سلامة إجراءات تسلم المشاريع.

وأشار إلى أن الدفاع المدني قام بتوفير مضخات لسحب المياه المتوقفة من مدينة صباح الأحمد، وأن هناك تعاونا تاما بين الأجهزة المعنية لمواكبة الأزمة وأن وزارة الدفاع أقامت سواتر لمنع المياه من الوصول للمناطق السكنية. وأوضح أنه تم اتخاذ قرار احترازي بإغلاق نفق المنقف حال تجاوز منسوب المياه (٣٠ ملمترا) حتى لا تغرق المنازل القريبة من النفق إذا تم سحب المياه.

الردود النيابية

وتركزت مطالب النواب خلال الجلسة حول محاسبة المقاولين والقياديين وكل من له علاقة بخطة الطوارئ، فضلاً عن تعويض المواطنين عن كل الخسائر التي تعرضوا لها.

وأوضح النواب أن المدن الجديدة تعاني من سوء التخطيط مطالبين بضرورة التركيز على مواجهة تطورات الطقس في الفترة الحالية ومن ثم تكون المحاسبة والمساءلة.

7 توصيات

عقب مناقشة قضية تداعيات موجة الأمطار وافق المجلس على 7 توصيات جاءت كالتالي:

1 – إحالة المخالفات والشبهات المذكورة في تقرير لجنة المرافق العامة بشأن تطاير الحصى إلى هيئة مكافحة الفساد (نزاهة) مصحوبة بالأدلة والأسانيد خلال شهر من تاريخه.

2 – تشكيل لجنة تحقيق من ثلاثة أعضاء ينتخبهم المجلس من بين أعضائه لتحديد الأسباب والمتسببين في أزمة الأمطار خلال شهر من تاريخ أول انعقاد لها.

3 – إحاطة مجلس الأمة بنتائج التحقيقات الحكومية الجارية سواء في مؤسسة الرعاية السكنية ووزارة الأشغال وغيرهما خلال شهر من تاريخه.

4 – التعويض العادل والعاجل من الحكومة لجميع المتضررين من الكارثة الطبيعية وما رافقها من غرق وانسداد وتلف للممتلكات الخاصة ورعاية أسرة الشهيد أحمد الفضلي والحالات المماثلة.

5 – وضع خارطة للسيول وتجمعات المياه الموسمية وذلك من قبل وزارة الأشغال وغيرها.

6 – تكريم وتحية الأفراد المناوبين في مختلف الأجهزة الحكومية والتطوعية للتصدي لهذه العاصفة المطرية، ومن الاحتياجات اللازمة لأداء مهامهم الوطنية المتميزة والمشهودة.

7 – الاستعجال بإقرار قانون القياديين وإنشاء هيئة لإدارة الأزمات والكوارث.

وانتخب المجلس لعضوية لجنة التحقيق في تحديد الأسباب والمتسببين في أزمة الأمطار النواب خلف دميثير ود. عادل الدمخي وخالد العتيبي، ثم تمت تزكية النائب الحميدي السبيعي بعد تنازل النائب خلف دميثير.

مجلس الأمة

تداعيات الأمطار

جانب من عمليات سحب المياه

الشوارع كانت قد غمرتها المياه